ادعى على المشتري بان بيع الوصي اياها باطل لان الدار كانت
معمورة حين باعها الوصي هذه كان القول للصغير اعني
قوله ان الدار كانت معمورة حين البيع لانه ينكر العقد وتقبل
بينة المشتري على انها كانت خربة وقت البيع لانه تثبت
صحة البيع وبينة الصغير تنفيها وتثبت بطلان بيع الوصي
لان تصرف الوصي حال كون الدار معمورة باطل لا مجوز له فتقبل
بينة المشتري ولا تقبل بينة الصغير كذا في فتاوى البزازية
وفتاوى الصغيري وغيرهما انتهى وكذا لو باع المتولي
اشجار الوقف وقلعت وادعى اهل الوقف انها كانت
مثمرة وقال بايسه واجبة القلع بعد الهلاك يقبل قوله
بيمينه لرؤية نفسه من الضمان وكذا بينته عند تعارض
البينتين كذا في هامش القول المرضي في البيوع وفي الخيرية
المعول به عدم جواز استيناف الدعوى بعد انفصالها
على الوجه الشرعي وفيها نقل عن الكناني من كتاب الشهادات
الشهادة اذا تضمنت الشهادة نقض قضاء ترد انتهى ففي
المسئلة بعد ثبوت الشلول وعدم الانتفاع والحكم بصحة
البيع كيف تسمع بينة المستحق وينقض القضاء ويتناقض
الدعوى كما مر وفي الاشباه من الدعوى اذا بينت
وقضي بها لم تقبل الاخرى سئل في دار موقوفة على
الذرية سكنت بها امراة من ذرية الواقف مع زوجها وقد
غير زوجها بعض معالم الوقف فهل يلزمه اعادة ما غيره
الى ما كان عليه الجواب نعم وفي فتاوى ابن الشلبي يرفع امر
الشخص المذكور لولي الامر فيامره بهدم بنايه واعادة
الوقف على ما كان عليه وبودبه على ذلك التاديب الزاجر
له اللايق ويثاب ولي الامر ايد الله به الدين وفتح

الطلناة

الطلناة والمعتدين على ذلك الثواب الجزيل انتهى وفيها جواب
سوال اخر لشيخ الاسلام نور الدين الطرابلسي جميع
ما غيره يلزمه اعادته الى ما كان عليه وهدم البير وقلع
الاشجار وتغيير النزول واجب عليه ملزم به وكذا يلزمه
عمارة ما تلف بسبب البير والسقي واجر ما انتفع به انتهى وقال
سراج الدين قارئ الهداية في فتاواه يتظر القاضي في ذلك
ان كان ما غيره البناء لجهة الوقف الى الصفة التي كان عليها
بعد تعذيره بما يليق به بحاله انتهى والمسئلة مذكورة في
الخيرية من كتاب الاجارات وفي فتاوى الكازروني نقلا عن
الحانوتي في جواب سوال ما نصه ويطالب بهدم ما غيره به
صفة محل الوقف حيث لم يكن فيه للوقف فيه مصلحة الى اخر
ما حرره سئل في ناظر وقف بارع حماما وقفا لاحتياجه
الى الترميم مع مساعدة الوقف من رجل ذي ثروة قدره وثروة
فاشتراه منه وقلع الحمام وبنا مكانه دارا هل يصح البيع
المذكور على الوجه المذكور اولا وبعد ذلك فما يلزم عليهما
الجواب اما الناظر فيلزمه العزل واما ذو الثروة فيلزمه
قلع ما بناه وضمان قيمة ما قلعه ودفعه الى متولي الوقف مع
مساحة الحمام فانه لا تدرج في مقابلة قدر الله تعالى لاحد
من خلقه فتاوى ابن السعود من الوقف سئل في انقاض
الوقف المشتملة على احجار واخشاب مكسرة ملقاة في ارض
الوقف اذا تعذر عودها لمحلها وعدم الانتفاع للوقف وباعها
المتولي بسبب ذلك من رجل بثمن هو ضعف ثمن المثل الثابت
ذلك مع الحظ والمصلحة للوقف بالبينة الشرعية مهل يكون
البيع جايزا امر الجواب مسئلة بيع انقاض الوقف صرح بها
في كثير من المعتبرات من جملة ذلك صاحب الهداية فانه قال